

أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر

* أ.د. كمال رزيق، جامعة البليدة 2 ، الجزائر.

** أ. خديجة فروخي، جامعة البليدة 2 ، الجزائر.

الملخص:

ظهرت أزمة المديونية بالجزائر سنة 1986 عندما عجزت عن الوفاء بمسئقات ديونها الخارجية، مما أدى إلى تسجيل عجز في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي حتم على الحكومة القبول بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، و التي كانت لها تبعات سلبية بصورة غير مباشرة على مستوى معيشة الفرد الجزائري، بعد غلق العديد من المؤسسات العمومية و تسريح آلاف العمال، ما أدى إلى ظهور أزمة الفقر بالجزائر و ما كان لها من تبعات على مختلف جوانب الحياة، فقامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات من شأنها الحد من خطورة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية

المديونية الخارجية ، مستوى الفقر.

Abstract

La crise de la dette extérieure a apparu en Algérie en 1986, quand elle n'a pas pu régler ses endettements et leurs intérêts, ce qui a entraîné un déficit de sa balance des paiements, qui a poussé le gouvernement à accepter le programme du F.M.I ; à travers l'adoption d'un ensemble de réformes économiques, mais qui ont eu des conséquences négatives indirectes sur les conditions de vie en Algérie après la fermeture de nombreuses institutions publiques et après avoir licencié des milliers de travailleurs, ce qui a conduit à l'apparition d'une crise de pauvreté en Algérie, qui a eu des conséquences sur les différents aspects de la vie, donc le gouvernement Algérien a intervenu en prenant une série de mesures qui pourront réduire la gravité de ce phénomène.

Keywords

* kamel_rezig@hotmail.com

** ferroukhi_khadidja@yahoo.fr

بسبب أزمة الكساد التضخمي التي اجتاحت العالم الرأسمالي والأزمات المصاحبة لها من جهة وتراجع الطلب على الاستثمار وتدهور معدلات الربح من جهة أخرى، وجدت البلدان الرأسمالية نفسها مضطرة للبحث عن مصادر لتشغيل الأموال المتراكمة في خزائنها من أجل الحصول على الأرباح والفوائد العالية، فقد حققت عملية تدوير السيولات النقدية الغربية في بلدان العالم الثالث بأسعار فائدة مرتفعة تراكمات نقدية ضخمة انعكست في ارتفاع حجم الموارد المالية المتداولة في سوق الدولار الأوربي.

أما بالنسبة للبلدان النامية فمع بداية الستينات ونيل معظم البلدان النامية استقلالها السياسي ومنها الجزائر التي سعت منذ استقلالها إلى التصنيع و تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة؛ في حين أن الوصول إلى هذه الأهداف يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية. لكن سرعان ما تحولت المديونية الخارجية للبلدان النامية لأزمة ما شلّ جهود التنمية ، و رجع سلبا على الاقتصاد الوطني لهذه البلدان، من بين هذه السلبيات التي برزت في الجزائر نتيجة للمديونية الخارجية بصورة غير مباشرة هي ظاهرة الفقر.

من هذا المنطلق فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه المداخلة هو الآتي:

كيف أثرت أزمة المديونية الخارجية على مستوى الفقر بالجزائر؟ و ما هي الحلول المتبعة للحد من هذه الظاهرة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا معالجة الموضوع عبر العناصر الآتية:

- أزمة المديونية الخارجية بالجزائر
- مشكلة الفقر بالجزائر
- ارتباط ظاهرة الفقر في الجزائر بالمديونية الخارجية و طرق علاجها

I. أزمة المديونية الخارجية بالجزائر:

بعد الحرب العالمية الثانية نالت العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية استقلالها السياسي، فسارعت بذلك حكوماتها إلى تطبيق سياسات تنموية تطلبت رؤوس أموال كبيرة رغم أن معظم هذه الدول كانت تعاني من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية. مما شجعها على اللجوء إلى التمويل الخارجي و الاعتماد عليه، باعتباره يقوم بدور معتبر في تسريع عملية التنمية.

1. تعريف المديونية الخارجية:

يرى البعض أن المقصود بالدين الخارجي "هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع و الخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد و المؤسسات الخاصة.

يلاحظ أن التعريف السابق يستبعد القروض التي تكون مدتها أقل من السنة، مع العلم أن القروض القصيرة الأجل، ارتفع الطلب عليها خلال الأزمة المالية الحادة لعام 1986 بالنسبة للجزائر، و عام 1982 بالنسبة لمجموعة البلدان النامية¹.

حددت مجموعة عمل دولية متعدّدة الأطراف(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية) سنة 1988 المديونية و الديون الخارجيّة على أنها قيمة الالتزامات القائمة و المؤرّعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معيّنة لغير المقيمين لدفع الأساس مع و بدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس².

¹ فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 26.

2. أزمة المديونية الخارجية بالجزائر:

لقد برزت أزمة المديونية في الجزائر سنة 1986، عندما عجزت عن الوفاء بمسئقات ديونها الخارجية، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، و ظهور حالة من الركود الاقتصادي، الأمر الذي حتم عليها القبول بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي. و هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية:

أولاً: الأسباب الداخلية:

من أهمها:

أ- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر: و يتجلى ذلك في الخطط التنموية التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة) و ما تطلبه ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية. و قد بدأت ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية تأخذ أهمية حاسمة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية، حيث اعتقد راسمو السياسة الاقتصادية خلال عشرية السبعينات، أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد استثمارات خاصة، و تبني نموذج رائد للصناعة، لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، اعتقاداً منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع، دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار. هذا و لا ننسى أن عمليات الاستثمار الضخمة و ما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة غير معقولة، قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية. كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات خلال موعدها المحدد، قد شكل هو الآخر عاملاً هاماً ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات، هذا و لا ننسى أن كثيراً من المشاريع الاستثمارية لم تكن تخضع لدراسة جيدة خاصة دراسة الجدوى الاقتصادية، مما أدى إلى عدم التكفل بتلك الاستثمارات الضخمة.³

ب- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي: و يعود هذا إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن للمؤسسات المقترضة الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروطه و الالتزامات الناتجة عنه، حتى يتم احترام السقف المحدد و رسم سياسة للتسيّد عن طريق توزيع أقسام القروض عبر قنوات لاحقة، مما يمكن من الاستثمار العادي في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تفادي كل الضغوط التي تمارسها خدمات الديون و من ورائها المنظمات النقدية الدولية. فمن الواضح أن الاتصال المباشر و غير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية أدى إلى تشتت السياسة المالية مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات و أدى هذا بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه.⁴

ت- النمو الديمغرافي المرتفع: يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر و الذي وصل إلى 3.2% سنوياً من بين الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء و الصحة والسكن و غيرها، التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيةها بالاعتماد على موارده الداخلية، و هو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائية و الأدوية و مواد البناء و غيرها لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها.

² عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، 2004، ص 5

³ الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية بالجزائر أسبابها و آثارها، مجلة العلوم دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999، ص 98، 99

⁴ بن الطاهر حسين، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009، ص 270

ث- ضعف نتائج الاستثمار الوطني: إن ضعف نتائج الاستثمار المتحققة في الاقتصاد الجزائري قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية، فحصول الصادرات من العملات الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع و الخدمات وتسديد خدمات المديونية الخارجية ، و هو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية و معالجة المصاعب المالية التي تواجهها. إن ضعف هذه النتائج إنما يدل على أن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية للجزائر لم تكن فعالة، و تمت بدون ضوابط تحدد الاستفادة منها.⁵

ج- التضخم: و تعتبر هذه الظاهرة التي خربت و بقوة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة هيكلية عميقة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي قد انتقلت إلى بلدان العالم الثالث و إلى الجزائر بصفة خاصة عبر العديد من القنوات أهمها زيادة الواردات من السلع و الخدمات، و تعتبر هذه القناة الأكثر أهمية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع المخططة خاصة على ضوء وجود الجزائر في مرحلة البناء الاقتصادي.⁶

ثانيا: الأسباب الخارجية:

من بين الأسباب الخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية بالجزائر نذكر:

أ- تدهور معدل التبادل التجاري: يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة و منها الجزائر، فانخفاض أسعار صادرات البلدان المتخلفة من النفط و المواد الأولية الأخرى، و ارتفاع أسعار إيراداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل من غير صالحها، و قد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا في معظم الفترات.

ب- تقلبات أسعار الصرف: لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة و من بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار، و على ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلته الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلته من الصادرات.⁷

ت- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة: تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك و المؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة، من بينها الجزائر.

- ارتفاع معدل الفائدة: شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا و ذلك منذ عام 1982، الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة، التي بلغت نسبتها 30 % عام 1985 و هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع مثيلتها في كثير من الدول. و مما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن هناك نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها عام 1990 نسبة 10.2%

- مدة استحقاق القروض الممنوحة: لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها، و ذلك لكون قسم كبير منها يعود لمصادر خاصة، فقد بلغ متوسط هذه المدة سنة. و بالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر، يتبين لنا أن القروض القصيرة الأجل تمثل نسبة لا

⁵ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 100، 101

⁶ بن الطاهر حسين، مرجع سابق، ص 270

⁷ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 102

بأس بها من إجمالي القروض، إذ فضلت الجزائر التعاقد على مثل هذه القروض الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة عليها و قصر مدتها، و هو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة.⁸

3. أثر المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري:

لقد كان لتزايد المديونية الخارجية الجزائرية و خدماتها، أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري، يمكن التعرف عليها من خلال استعراضنا للمؤشرات الآتية:

أولا: نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات:

تشير البيانات المتاحة عن الجزائر إلى أن تفاقم المديونية الخارجية قد انعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير، حيث قفز من 4% إلى 9% سنة 1975 ثم إلى 51.6% عام 1986 ثم إلى 75% عام 1989 ليصل إلى 92% عام 1994. و يعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزءا كبيرا من حصيللة الصادرات، و أن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، و هو ما دفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها من أجل الحصول على قروض جديدة للحفاظ على قدرتها الاستيرادية و التغلب على مشكل السيولة الدولية، و الملاحظ أن هذا المعدل قد تجاوز نسبة 30% التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد المدين إلى مرحلة الخطر.⁹

ثانيا: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

كانت هذه النسبة كبيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، إذ بلغت: 92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992. لقد عرفت نسبة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا مستمرا من 307% سنة 1994 إلى 212% سنة 1997، ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 إلى 280% بعد انخفاض قيمة الصادرات بسبب هبوط أسعار المحروقات، ثم بدأت في الانخفاض منذ سنة 1999 لتستقر في سنوات 2000، 2001، 2002 تقريبا، ثم انخفضت بدرجة محسوسة ووصلت إلى نسبة 60% سنة 2004 بسبب تغيرات سعر صرف الدولار أمام الأورو، وارتفاع أسعار المحروقات، والتزام الجزائر بخدمات ديونها.¹⁰

ثالثا: نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام:

لقد ازدادت هذه النسبة من 3% عام 1975 إلى 9.7% عام 1982 لتصل إلى نسبة 18.7% عام 1993. إن هذه النسبة المقطعة من الناتج الوطني الخام، و التي تذهب على شكل خدمات (أقساط + فوائد) على الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، و هو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار و الادخار و الإنتاج و التشغيل.

رابعا: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام:

⁸ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص 103، 104

⁹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص 97، 98

¹⁰ حنتحات محمد رضا، ، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر،

05 جانفي 2014، www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc

أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر

لقد شهدت هذه النسبة تزييدا ملحوظا، حيث بلغت 29% عام 1982 و 45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992. إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية و في علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و قطع الغيار و المواد البسيطة و غيرها.¹¹

خامسا: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة، لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت هذه النسبة تزييدا ملحوظا في بداية الأزمة، حيث بلغت 29% عام 1975 و 31.7% عام 1982 و 45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992. حيث أن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وبالتالي ازدادت حقوق الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي. أما تطورات هذا المؤشر في السنوات الأخيرة فقد سجلت انخفاضا هاما سنة 2004 حيث بلغت 26.4% مقارنة بمستواها سنة 1995 حيث بلغت 76.1%، و هذا راجع إلى تناقص إجمالي الدين الخارجي خلال هذه الفترة من جهة، وإلى التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وفي المقابل تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بنهاية 2005 إلى انخفاض هذه النسبة إلى 16.4%، وهذا الانخفاض إنما يعبر عن تحرر الجزائر جزئيا من اعتمادها على العالم الخارجي، وعن نقص في نصيب الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الانخفاض.

سادسا: نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي :

حسب هذا المؤشر يمكن القول أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في أوقاتها الحرجة. إن احتياطيات الصرف عرفت تطور ملحوظا فقد تضاعفت 16 مرة تقريبا من عام 1994 إلى عام 2004 حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار إلى 43.25 مليار دولار، وهذا التطور كان كبيرا في السنوات من (2000 إلى 2005) نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترو، هذا التزايد في حجم الاحتياطيات تزامن مع انخفاض في قيمة الديون خلال نفس الفترة وهو ما انعكس على نسبة احتياطيات إلى إجمالي الديون، فبعد ما كانت 8.95% سنة 1994 انتقلت إلى 25.78% سنة 1997 ثم إلى 102% سنة 2002، و وصلت إلى 198.2% سنة 2004 حيث أن قيمة الاحتياطيات تجاوزت ولأول مرة قيمة الديون سنة 2002، وأصبحت ضعفها تقريبا سنة 2004، وهذا بالرغم من الدفع المسبق لـ 1.218 مليار دولار من حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل سنة 2004. إن انخيار أسعار المحروقات سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من 1999، وضعف تعبئة الموارد الخارجية أدت إلى تدني الاحتياطيات من العملة الصعبة التي انخفضت من 8.05 مليار دولار في نهاية 1997 إلى 6.8 مليار دولار في نهاية 1998، لتصل إلى 4.4 مليار دولار في نهاية 1999، وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مخزون الديون يعود إلى عدم اللجوء إلى قروض جديدة، وتحسن سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة.¹²

II. مشكلة الفقر بالجزائر:

¹¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 98

¹² حنتحات محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشكلات التي شهدتها المجتمعات، لما لها من أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و قد تعرّض المجتمع الجزائري إلى هذه المشكلة خصوصا بعد تفاقم مشكلة المديونية الخارجية و ما كان لها من تبعات على الاقتصاد ككل و على مستوى المعيشة آنذاك.

1. مفهوم الفقر:

الفقر من الجانب المادي هو الحالة الاقتصادية التي يفترق فيها المرء إلى الدخل الكافي للحصول على مستويات دنيا من الغذاء و الرعاية الصحية و الملابس و كافة الضروريات، و هو ما يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. أما بمفهومه الحديث فقد عرفته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على أنه ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد، و المقدرات و الخيارات، و الأمن و القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة و غيرها من الحقوق المدنية و الثقافية و الاقتصادية، و السياسية و الاجتماعية.¹³

2. ظاهرة الفقر بالجزائر:

لقد أخذت الفئات الفقيرة في تزايد محسوس بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، و تعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6% و نقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2%، و كذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6% بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%، و رغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر و انتشاره كما شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب، و الذي أثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن، و أثر الإرهاب على الاقتصاد ككل، و بالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية من جراء التخريب و التدمير.¹⁴

و بالرغم من توفر الجزائر على هيئات ضخمة لها خبرة كبيرة في الدراسات الميدانية الاقتصادية و الاجتماعية في حجم الديوان الوطني للإحصائيات ONS، إلا أن الدراسات المتخصصة في قياس الفقر تبقى قليلة و نادرة جدا، و على قلتها فهي تعاني من الاختلاف في الطرق و المناهج المستخدمة، و هو ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المتحصل عليها، و بذكر النتائج فإن آخرها يتوقف عند سنة 2005م من خلال الدراسة (LSMS – 2005) التي أجراها المركز الوطني للدراسات و التحليل لأجل السكان و التنمية (CENEAP) حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية و بطلب من وزارة التشغيل و التضامن و قد اعتمدت هذه الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية، الذي يعتبر كمؤشر أو حد لا يجب التنازل عنه و هو يمثل

¹³ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 134، 135 بتصرف.

¹⁴ حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 42.

أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر

الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية و قد حدد ب 50% من وسيط النفقات العائلية.¹⁵ و على ضوء مؤشرات الفقر في الجزائر حسب الدراسات التي أعدها المركز الوطني للدراسات و التحليل للسكان و التنمية CENEAP خلال سنوات 1988، 1995، 2000، و من أجل المقارنة مع نتائج سنة 2005، فقد تشكلت النتائج الآتية:

الجدول رقم (01): تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب المنهج المعتمد في السنوات (1988، 1995، 2000)

مؤشر الفقر	خط الفقر	دراسة الاستهلاك	LSMS	دراسة الاستهلاك	LSMS
		2000	1995	2000	2005
معدل الفقر	1\$	0.8	/	0.8	0.6
(%)	SA	3.1	5.7	3.1	2.7
	SPG	12.1	14.1	12.1	5.7

المصدر: اعمر بوزيد محمد، مرجع سابق، ص 241.

حيث (\$1) يمثل خط الفقر الدولي، SA هو الخط الغذائي، و SPG خط الفقر العام.

توضح معطيات هذا الجدول أن معدل الفقر عرف تراجعاً هاماً، فباستعمال الخط الغذائي (SA) نلاحظ أن الفقر المدقع بلغ عام 1988 حوالي 3.6% ليرتفع سنة 1995 إلى 5.7% ثم انخفض بعدها إلى حدود 3.1% عام 2000 ثم إلى حوالي 2.7% عام 2005. أما باستخدام خط الفقر الأدنى (خط الفقر العام SPG) فنجد أن نسبة الفقراء في الجزائر، انتقلت من 8.1% عام 1988 إلى 14.1% سنة 1995، ثم انخفضت إلى حدود 12.1% سنة 2000 لتواصل انخفاضها إلى 5.7% سنة 2005 من مجموع السكان. و باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولار (\$1) واحد/الفرد/اليوم فإن عدد السكان الفقراء بلغت نسبتهم 1.9% عام 1988 لينزل إلى 0.8% سنة 2000 ثم إلى 0.6% عام 2005.¹⁶

3. الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر بالجزائر:

تترتب عن ظاهرة الفقر آثار وخيمة نذكر أهمها:

أولاً: تدهور الوضع الصحي: فقد عاودت بعض الأمراض القديمة الظهور، مثل الجرب، السل، الرمد الحبيبي، و هذا بسبب حذف معونات الدولة للأدوية، و ارتفاع أسعارها و الأتعاب الطبية.

ثانياً: انخفاض مدة التمدرس (التسرب المدرسي): حيث يؤثر الفقر سلباً على مدة التمدرس بسبب الصعوبات المعيشية التي تجبر بعض الأسر على إلحاق أبنائهم بالعمل في سن مبكرة.

ثالثاً: ظهور الإرهاب: فقد تزامن تفشي ظاهرة الإرهاب بالجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي مع بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العمومية، و تسريح العمال، و رفع الدعم عن معظم السلع الاستهلاكية، و انخفاض قيمة العملة، و تدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات الاجتماعية.

رابعاً: انتشار ظاهرة التسول (خاصة لدى الأطفال): و التي خلفها تدهور مستوى المعيشة.

خامساً: انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في سن مبكرة: حيث قدرت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة و البحث عددهم ب 300 ألف طفل سنة 2005، و سببه الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم.

¹⁵ اعمر بوزيد محمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص

اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012، ص 239.

¹⁶ اعمر بوزيد محمد، مرجع سابق، ص 241.

سادسا: تردى الأوضاع الأمنية: فقد أكدت العديد من الدراسات المختصة وجود تناسب طردي بين كل من ظاهرة الفقر و الجريمة. سابعا: انتشار الآفات الاجتماعية و بعض الظواهر الأخرى: و هذا بدءا بظاهرة السرقة، تعاطي المخدرات، الهجرة نحو الخارج (الحرقة)، و انتشار ظاهرة الانتحار...¹⁷

III. ارتباط ظاهرة الفقر في الجزائر بالمديونية الخارجية و طرق علاجها:

من أجل الخروج من أزمة المديونية الخارجية التي وقعت بها الجزائر، فقد تبنت الحكومة نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى برنامج الاستقرار و الثاني يدعى برنامج التصحيح الهيكلي و ذلك خلال الفترة 1994-1998 و قد كان البرنامج مكملان لبعضهما، و كما ساهم البرنامج في حل أزمة المديونية فإنهما قد نتج عنهما عدة سلبيات أهمها تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر.

1. تطور المديونية الخارجية بالجزائر و الحلول المتبعة:

عرفت الجزائر مرحلة انتقالية تمتد من 1962، حيث تمت هذه المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، وتأميم عدة مؤسسات خاصة. وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزيا، لم يكن لهم اتصال مباشر بميدان التسيير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، وخاصة في ميدان الزراعة، وعرف العرض عجز كبيرا، وأصبح يستورد من الخارج جزء هام من الاحتياجات يمكن القول أنها كانت بداية الارتباط المالي بالخارج، ولجأت الجزائر إلى الاقتراض من أجل تمويل الواردات. ويمكن تقسيم تطور المديونية الخارجية بالجزائر إلى ثلاثة مراحل:

أولا: المرحلة الأولى (1967-1985):

لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات. وقد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة 1971 حوالي 1260 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال. وقد أدى الارتفاع المتزايد لحجم وأهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الاستثمارات، كما لوحظ أن عملية الاستدانة الخارجية كانت تتم بصورة لامركزية، وعن طريق البنوك التجارية والمؤسسات العمومية، مع العلم أن هذه العمليات كانت تتطلب ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الجزائري الذي كان يرأس لجنة الاقتراض المكلفة بتنظيم عمليات الاستدانة الخارجية للمؤسسات العمومية والبنوك التجارية في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية للجزائر من خلال ارتفاع نسبة ملاءتها المالية وقابليتها للسداد في الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة التي بدأ حجمها يزداد من سنة لأخرى. وتجدد الإشارة إلى أن أزمة النفط لسنتي 1973 - 1979 قد ساعدت على ارتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 و 1979) من 2.9 مليار دولار إلى 17.4 مليار دولار.¹⁸ حيث أستعمل الادخار الأجنبي. متمثلا في قروض من طرف البنوك الأجنبية- من أجل تمويل جزء من الاستثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الإقراض الخارجي، وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد

¹⁷ حفصي بونبعو ياسين، مرجع سابق، ص 51-58 بتصرف.

¹⁸ تحتاح محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

أثر المديونية الخارجية على مستوى الفقر في الجزائر

أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل. و في هذه الفترة ازدادت الديون من 1,4 مليار دولار عام 1967 إلى حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 20 مليار دولار في نهاية سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكّل خطراً أو حرجاً حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 . 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصاً في الفترة ما بين 1980 . 1985.¹⁹

ثانياً: المرحلة الثانية (1986 - 1993):

تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدتها العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986، 1989، 1990، 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية حيث انتقلت من 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993. إن هذا الارتفاع في الديون الخارجية قابله انخفاض في إيرادات صادرات المحروقات حيث سجل إجمالي الصادرات انخفاضا بـ 35% سنة 1986 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 1985. كما أن فاتورة الواردات هي الأخرى كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث تراوحت قيمة إجمالي الواردات بين 10,08 مليار دولار و13,12 مليار دولار خلال نفس الفترة. ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق قيود على التجارة والمدفوعات، ونتيجة لهذه السياسات كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 19,28% في عام 1988 عنها في عام 1985.²⁰

ثالثاً: المرحلة الثالثة (1994 - 2005):

لقد باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية و بصورة فعلية بداية من سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية و قد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى ببرنامج الاستقرار يعرف باتفاق ستاند باي (أفريل 1994 - مارس 1995) و الثاني يدعى ببرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998) و ذلك خلال الفترة 1994-1998 و قد كان البرنامج مكّملان لبعضهما بحيث كنا يهدفان إلى تحقيق معدّل نمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3% سنة 1994 و 6% سنة 1996 و خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى خفض سعر الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية ، أيضا نقص عجز الموازنة العامة إلى 0.3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام و نقص نمو الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.²¹ و قد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعملياتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار منحتها مؤسسات بروتوودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير). لكنها ارتفعت ما بين سنوات 1995 إلى 1996 بحيث انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 من 31.22 مليار دولار إلى 22.57 مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 23.35 مليار دولار في نهاية

¹⁹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 96، 97

²⁰ تحتاح محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

²¹ بن الطاهر حسين، مرجع سابق، ص 273

2003، ثم عاودت الانخفاض مرة ثانية سنة 2004 لتصل إلى 21.82 مليار دولار ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى :

- إن تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتنوودز، هذا بالنسبة لفترة (1994 - 1996).

- إن الارتفاع الطفيف بين سنتي 2001-2002 و 2002-2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003.

و استمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 5.22 مليار دولار عما كان عنه في 2004، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (23.9%) في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005 أصبح يساوي تقريبا حجم الدين سنة 1983. هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الاتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري، وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات تحويل المديونية.²²

2. علاقة المديونية الخارجية في الجزائر بظاهرة الفقر:

أدى اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية كحل لأزمة المديونية في الجزائر إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي و الفقر، نتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار و زيادة أقل في المدخيل، و قد أدى التراجع المسجل في الأسواق و ظهور الأزمة الوطنية سنة 1986 إلى التدهور الكبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بنسبة 6%، و نقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2%، و كذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6%، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل بنسبة 40%، و بالتالي تدني المستوى المعيشي للمواطن و زيادة حدة تفكير الطبقات المحرومة.²³ و مع نهاية جوان 1992 سعت الحكومة لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي لكنه لم يتحقق فتبع هذا الفشل استقالة الحكومة و خلفتها أخرى شرعت في تطبيق سياسة اقتصادية تقشفية صارمة و في نفس الوقت سياسة تدخلية توجيهية حاولت إحداث إنطلاقة للقطاع الصناعي و الاهتمام الخاص بالحقوقات دون تدخل المؤسسات المالية الدولية، و كانت ترمي هذه الإصلاحات بصفة عامة إلى خفض المديونية الخارجية و خدماتها، غير أن الحقائق الاقتصادية كانت مخالفة، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على عائدات المحروقات التي انخفضت إيرادات صادراتها من 10.99794 مليار دولار سنة 1992 إلى حدود 9.8796 مليار دولار سنة 1994، و تراجعت أسعار النفط من 19.97 دولار/البرميل سنة 1993 إلى 14.19 دولار للبرميل سنة 1994، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا بـ 38.8 مليون دولار سنة 1993 بعد أن سجل فائضا قدره 5.26 مليون دولار سنة 1991 و 67.5 مليون دولار سنة 1992. كما فقد الدينار الجزائري قيمته مقارنة بالدولار الأمريكي بـ 280% من سنة 1991 إلى سنة 1993، و بلغ معدل البطالة عام 1993 حوالي 24.4% من مجموع السكان النشطين بعدما سجل سنة 1991 حوالي 21.3%، و وصل معدل التضخم إلى حدود 20%

²² تحتات محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

²³ حفصي بونبعو ياسين، مرجع سابق، ص 49.

سنة 1993. و في ظل التدهور المستمر لمؤشرات الأداء على المستوى الكلي اضطرت الجزائر اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للخروج من أزمتها الاقتصادية و ذلك بإبرام برنامج اتفاق موسع يمر بمرحلتين، بحيث يتم إبرام اتفاقية تثبيت في المرحلة الأولى تمتد من 01 أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 مع إعادة جدولة الديون العمومية و الخاصة، ثم في المرحلة الثانية تمتد لمدة ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 يتم خلالها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية التسهيل الموسع.²⁴ و قد كانت لهذه الإصلاحات آثارا إيجابية (تمت الإشارة لها سابقا)، لكن بالمقابل نتجت عنها آثار اجتماعية سلبية، فقد القدرة الشرائية للفرد الجزائري بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار بعد تحريرها و رفع الدعم عن المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بداية من سنة 2000، و حسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مستوى المعيشة للجزائري سنة 1995 تبين أن هناك انخفاض حقيقي في القدرة الشرائية للأجور خلال الفترة 1986 – 1994 بأكثر من 45%، كما أفرزت هذه الدراسة عن ظهور فقراء جدد بسبب تراجع الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنتي 1994 و 1996، اما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد فقدت الأجور حوالي 30% من قدرتها الشرائية في الفترة 1990 – 1996 و عرفت تدهورا مستمرا ب (-10%) سنة 1995 و (-3.5%) سنة 1997. أما فيما يخص البطالة فقد عرفت هذه الظاهرة ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الإصلاح بحيث انتقلت نسبتها من 19.76% سنة 1990 إلى 29.94 سنة 1999 بسبب النمو الديمغرافي و التسريح الكبير للعمال نتيجة لخصوصية بعض المؤسسات العمومية و حل و تصفية بعضها الآخر.²⁵

3. معالجة ظاهرة الفقر بالجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائرية عدة سياسات متنوعة لمكافحة ظاهرة الفقر، تراوحت بين السياسة الاجتماعية و الفلاحية، سياسة الإسكان، التكوين المهني، بالإضافة إلى مساهمة المنظمات غير الحكومية (الحركة الجمعوية)، و صندوق الزكاة، هذا ما يمكن إيجازه من خلال ما يأتي:

أولاً: معالجة ظاهرة الفقر على الصعيد الاجتماعي: حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير منها:

- أجهزة الإعانة الاجتماعية التي تتضمن جملة من الإعانات النقدية و العينية منها: المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن نشاطات المنفعة العامة، المنح العائلية و التعويض عن الأجر الوحيد، و كذا دعم التمدرس.
- منظومة الضمان الاجتماعي: تستند في جملة الآليات الآتية: الضمان الاجتماعي، التقاعد و التأمين على البطالة.
- برنامج إنشاء مناصب الشغل و الحفاظ عليها من خلال:
- أ- برامج الحفاظ على مناصب الشغل و الانسحاب من النشاط.
- ب- أجهزة التشغيل المؤقت خاصة تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، و مبادرة الدولة بإنشاء نشاطات مساعدة (طبقا لمعايير منها تكلفة المشروع و السن و التأهيل، و القدرات المالية للمتعاملين و تشتمل على المؤسسة المصغرة، القروض المصغرة).

ثانياً: معالجة ظاهرة الفقر على المستوى الفلاحي: خاصة من خلال:

- خفض نسب الفوائد المطبقة على المزارعين.
- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

²⁴ اعمر بوزيد محمد، مرجع سابق، ص 162 – 164 بتصرف.

²⁵ نفس المرجع، ص 215، 216 بتصرف.

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق التحويل.
- برنامج إعادة التشجير.
- و برامج التنمية المشتركة.

ثالثا: معالجة ظاهرة الفقر على الصعيد الإسكاني: في إطار إصلاح قطاع السكن قامت الدولة في سنة 1996 بإقرار إستراتيجية وطنية

للسكن تستند إلى المحاور الأساسية التالية:

- الدعم للحصول على الملكية.
 - مساندة الترقية العقارية.
 - المساعدة الشخصية للمستأجرين.
 - تشجيع المنظومات التعاونية على تمويل السكن.
 - تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك للسكن.
- كما قامت الدولة بإنشاء مؤسستين جديدتين لتغطية الطلب على السكن، و هما: شركة إعادة التمويل الرهنى، و شركة ضمان القرض العقاري.

رابعا: معالجة ظاهرة الفقر على صعيد التكوين المهني: و هذا عن طريق:

- تحضير الفرد للحياة العملية.
- نقل المعارف الضرورية للتمهين لاكتساب حرفة أو مهنة و تكييف المؤهلات مع التطور المستمر.²⁶

الخاتمة:

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها مثل العديد من البلدان النامية، فالمديونية تنشأ عن اتجاه الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمار و تمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها في حين تتفاقم أزمة المديونية عندما يكون سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشئ عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير الرشيد للاقتراض الخارجي. و قد مرّت المديونية الخارجية بالجزائر عبر ثلاثة مراحل المرحلة الأولى و هي بداية الاقتراض أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تفاقم أزمة المديونية، ثم المرحلة الثالثة و هي المرحلة التي انتهجت خلالها الجزائر سياسات إصلاحية اقتصادية أعادت من خلالها تنظيم ديونها، إلا أن هذه الإصلاحات أثرت بطريقة غير مباشرة على المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، فظهرت أزمة الفقر التي تفاقت مع مرور السنوات و كان لها تأثير على الوضع الصحي، مدّة التمدرس، و كذا تردي الأوضاع الأمنية و انتشار مختلف الآفات الاجتماعية الأخرى، ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى التفكير في حلول مختلفة بعد التخلّص من أزمة المديونية الخارجية، تمثلت هذه الحلول في إجراءات متّخذة على المستوى الاجتماعي، الفلاحي، الإسكاني، و كذا على صعيد التكوين المهني، لكن هل كانت هذه الحلول بالفعالية اللازمة لحل أزمة الفقر بالجزائر؟

قائمة بالمراجع

1-أعمر بوزيد احمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012.

²⁶ يدو محمد، إشكالية مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، جوان

2012، ص ص 375، 376.

- 2- حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010 – 2011.
- 3- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 4- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (2000 – 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 – 2012.
- 5- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية بالجزائر أسبابها و آثارها، مجلة العلوم دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999.
- 6- بن الطاهر حسين، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009.
- 7- يدو محمد، إشكالية مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، جوان 2012.
- 8- عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، 2004.
- 9- حتحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc، 05 جانفي 2014.